مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: مقال مراجعة كتاب الالتزامات الدستورية على الدولة وضمانات الوفاء بها
اسم الكاتب: أ.م.د. آيات سلمان شهيب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6386
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 09:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14- Issue 1- March 2024 المجلد ١٤- العدد ١ – اذار ٢٠٢٤

Constitutional obligations of the state and guarantees of their fulfillment

[1] Assist. Prof. Dr. Ayat salman shuhaib
[1]collage of rights alnahrain university

1: Email: ayat.salman@law.nahrainuniv.edu.iq
2: Email:

DOI
10.37651/aujlps.2024.147286.1202

Submitted: 24/1/2024
Accepted: 10/2/2024
Published: 15/03/2024

Keywords:
Loyalty
Constitution
judiciary.

Abstract:

the book It is one of the books that sheds light on a very important issue, due to the fact that constitutional institutions in Iraq today are constantly evolving to keep pace with the requirements of modernity in life. Constitutional and political matters have constituted, in its details, fertile material for modern constitutional studies in order to apply them on the ground to advance constitutional institutions through the judiciary and its extent. The ability of its provisions to achieve a state between balance in those institutions and the state as a whole and steadfastness in the face of obstacles, and what are the mechanisms and means used to achieve this and the difficulties that stand in the way of correct applications to achieve the desired balance.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مقال مراجعة كتاب الالتزامات الدستورية على الدولة وضمانات الوفاء بها

[١] أم. د. آيات سلمان شهيب
[١] كلية الحقوق /جامعة النهرين

الملخص:

ان كتاب الالتزامات الدستورية على الدولة وضمانات الوفاء بها يعد من الكتب التي تسلط الضوء على مسالة غاية في الاهمية وذلك لكون المؤسسات الدستورية في العراق اليوم تتطور باستمرار لتواكب متطلبات الحداثة في الحياة الشأن الدستوري والسياسي وقد شكل ذلك في جزئياته مادة خصبة للدراسات الدستورية الحديثة من اجل تطبيقها على ارض الواقع للنهوض بالمؤسسات الدستورية من خلال القضاء ومدى قدرة احكامه على تحقيق حالة من التوازن في تلك المؤسسات وعموم الدولة والصمود امام المعوقات وما هي الاليات والوسائل المتبعة لتحقيق ذلك والصعوبات التي تقف امام التطبيقات الصحيحة لتحقيق التوازن المنشود.

الكلمات المفتاحية:

الوفاء ، الدستور ، القضاء.

نص المقالة

يتناول الكاتب في الباب الاول من الكتاب ماهية الالتزامات الدستورية من خلال التطرق في الفصل الاول الى تلكم الالتزامات وعلاقتها مع القواعد الدستورية من خلال بيان التعريف وبضمنه المفهوم الخاص بالالتزامات الدستورية وبيان ما هو متعارف من معانيها من ثم يؤكد الباحث على طبيعة خاصة تتميز بها الالتزامات الدستورية عن غيرها من القواعد اذ ان لها سمات معينة وملامح محددة كان تكون تلك الالتزامات مفصلة وواضحة وكذلك مستوحاة من النظام العام وحيث هي كذلك فلا يمكن بناء عليه مخالفتها بقاعدة تشريعية عادية كما ان هنالك طرق معينة لتفسيرها .. من ثم استغرق الكاتب في بيان مجموعة من المزايا لتلكم القواعد ومنها كونها قواعد امرة وان تكون داخلة ضمن الوثيقة الدستورية بالفعل مع ضرورة توافقها مع السياسة العامة للدولة .. ويؤكد الكاتب على اعلوية هذه الالتزامات من خلال مقاربة اصول احكامها من مبدا علوية الدستور الذي بين الباحث اساسه ومقاصده مبتدئا بالأساس التاريخي والفلسفي لعلوية الدستور ومن خلال ذلك يسترسل الباحث في دراسة ماهية مبدا خضوع الدولة للقانون من خلال دراسة ماهية هذا المبدأ وكدلك كيفية خضوع الدولة للقانون شارحا الاساس الفكري لدولة القانون وباي فلسفة تأثر ذلك الاساس معرجا على ضمانات خضوع الدولة للقانون وحيثيات ذلك من خلال المرور بتعريف العرف الدستوري

للمسالة مع ذكر ما للعرف الدستوري من تأصيل تاريخي من خلال تداول وقائع التاريخ الدستوري شارحا الشرائع القديمة ومالها من تأثير على تكوين موروث النظام الدستوري وشكل تداول السلطة في بلد ما شارحا انواع العرف الدستوري مؤكدا من خلال الاستنتاج على رفض فكرة وضع التزامات مستجدة على عاتق السلطة وخاصة تلك الغير منصوص عليها في الدستور وان تلكم الالتزامات كقواعد عليا عصية على التأويل او العبث من قبل اي سلطة.

وذهب الكاتب في الباب الثاني ..... الى ضمانات نفاذ الالتزامات الدستورية : حيث يقدم الباحث فكرة الباب الثاني من خلال اهمية تضمين الوثيقة الدستورية ضمانات تؤدي الى حسن تطبيق الالتزامات الدستورية حيث قدم الكاتب ثلاث انواع من تلكم الضمانات ومنها دور السلطة العامة في تنفيذ هده الالتزامات والذي يحقق بالضرورة مبدا التوازن بين السلطات بحيث يستحيل معه تغول احدى السلطات على الاخريات

ومن خلال شرح وافي لاهم الاحكام الدستورية والتشريعية التي تنظم الامر مؤكدا على دور الرقابة على دستورية القوانين في ذلك من خلال المتابعة للكيفية التي قد يتم بها خرق الالتزامات الدستورية من قبل فرد او سلطة مستعينا ببعض الامثلة التي تميز الدور القضائي بهذا الشأن .

وينتهي الكاتب الى دور الضمانات الشعبية في الوفاء بالالتزامات الدستورية وهو ما أورده الكاتب من خلال تعزيز دور الاحزاب في الانظمة السياسية ولم يغفل الباحث التمييز بهذا الصدد بين الانظمة الحزبية المختلفة كنظام الحزب الواحد ونظام الثنائية الحزبية ونظام التعددية الحزبية وما لتلكم الانظمة من حسنات ومساوئ قد توثر على مهام القوى الشعبية واثرها في التزام السلطات بتلك الالتزامات

ولم يكتفي الكاتب بما للأحزاب السياسية من اهمية وانما استغرق في شرح جانب اخر مهم يؤدي دورا هاما في الحياة السياسية الا وهو الراي العام وما يشكله من بيان او انعكاس لوجهة النظر الوطنية حول المنعطفات والقضايا التي يعيشها المجتمع .

كما قد افرد الكاتب جزءا مهما من الكتاب لبيان ما للسلطة التشريعية من وسائل مهمه تعمد من خلالها الى مراقبة اعمال السلطات بما يكفل تنفيذ الالتزامات الدستورية وذلك من خلال وسائلها الرقابية المتمثلة بالاستجواب والدي افرد فيهكل من حق السؤال وحق الاستجواب واعتقد في الحقيقة ان حق السؤال يمثل جزئية خاصة قد لا تندرج ضمن الاستجواب بالضرورة الا ان الكاتب ارتأى دراسة السؤال ضمن حالة الاستجواب ..ويعرج الكاتب على التحقيق النيابي مصحوبا بالمسؤولية الوزارية التي اعتقد بانها لا تقوم بالضرورة مع التحقيق كما انها لاتعد وسيلة رقابية وإنما المسؤولية هي نتيجة للوسائل الرقابية ان جاءت ببينة المخالفة الدستورية .

ناقش الكتاب على مدى صفاحته كيفية الوفاء بالالتزامات الدستورية ودور المشرع الدستوري في ضمان الوفاء بهتا مارا بشكل مفصل على اهمية ما للرقابة على دستورية

القوانين في العراق من شان في تنفيد الالتزامات الدستورية سواء كانت الرقابة سياسية ام قضائية ودلك الى جانب الضمانات الشعبية المعول عليها في حل نفس الاشكالية لكون الشعب هو صاحب المصلحة الحقيقية والمعنى الاول بتنفيذ تلكم الالتزامات بتياراته وأحزابه ومؤسساته الفاعلة .

وختم الكتاب بجملة من التوصيات التي تستعرض مقترحات من خلالها ابتغى المؤلف التوصل الى حلول ناجعه متوخيا المتناقضات المطروحة بحيث يستنتج الباحث عدة مسائل من شانها ان تسهم في ايجاد الحلول لمشكلات الاخلال بالالتزام الدستوري المفروض من قبل الوثيقة العليا في الدولة والقوانين الاساسية ودلك بدعوات الى المشرع الدستوري والعادي بضرورة الالتفات الى مسالة الالتزامات الدستورية وكون الوثيقة الدستورية هي تعبير عن نص لا يتجزأ من حيث القيمة واهمية الزام السلطات العامة بالأخذ القوانين مع السماح للأفراد بالطعن امام الهيئة المعنية بالرقابة على التزاماتها الدستورية .

وعليه يمكن القول بان الكتاب كان ملما بكافة اشكالات المسالة وقد اجاد في محاكاة الواقع الدستوري من ناحية الرقابة على الالتزامات الدستورية فقد تناول كافة المعوقات التي قد تقف في طريق متابعة القضاء الدستوري لضرورة الالتزام بها من قبل السلطات لاسيما الرئيسية في الدولة.

اهم المصادر المعتمدة في الكتاب المؤلف:

١- اسماعيل مرزة، *مبادئ القانون الدستوري والعالم السياسي*، عمان: دار ورد للنشر،٢٠١١.

٢- سامي جمال الدين، *القانون الدستوري والشرعية الدستورية على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا*، ط٢، منشأة المعارف: ٢٠٠٥ .

٣- عصام البرزنجي وبدير علي محمد وياسين السلامي، مبادئ واحكام القانون الإداري، بيروت: مكتبة السنهوري، ٢٠١٥ .

٤- ثروت بدري، *النظم السياسية*، ج ١، ، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠.

٥- ماجد راغب الحلو، *القانون الدستوري*، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٨.

٦- نعمان الخطيب، *الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري*، ط١ ،الاصدار السادس ، عمان: ٢٠١٠.

٧- احمد فتحي سرور، *القانون الجنائي الدستوري*، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٦.